الفصل السابع

استنزاف الفائض في مصر الحديثة

يشكل هذا الفصل أهمية خاصة نظرا لأنه يغطى القرن التاسع عشر، ذلك القرن الذي أرسيت فيه قواعد مصر الحديثة بدءا بشرار الحملة الفرنسية، ومروراً بفترة حكم محمد على التي تعد واحدة من أهم فترات التاريخ المصري الحديث. حيث نجح محمد علي في إرساء أسس قيمة لتطور البلاد في المستقبل رغم أن غالبية إصلاحاته سقطت في نهاية عهده وخلال حياته . كان الهدف الرئيسي لمحمد علي هو خلق قوة عسكرية تساعده في تدعيم طموحاته الخارجية، وتدعيم قوته الداخلية على حساب مصالح كبار الملاك ومصالح البلدان الأجنبية. ولتحقيق ذلك كان لابد له من إتباع أساليب تساعده على انتزع الفائض الاقتصادي ليتمكن من إنفاقه وإعادة استثمار. ثم يأتي النصف الثاني من القرن حاملاً خلفاء محمد على إلى سُدة الحكم ومن بينهم الخديوي إسماعيل الذي انتهت به طموحاته إلى أزمة الديون الخارجية والتدخل الأجنبي.

أولا: النظام الاقتصادي من الاحتكار للحرية الاقتصادية:

يعد القرن التاسع عشر بحق عصر التحولات الكبرى في التاريخ الاقتصادي المصري حيث شهد أسلوبين للإدارة الاقتصادية. استند الأسلوب الأول إلى التدخل المباشر للدولة في الحياة الاقتصادية بغرض تعبئة الفائض الاقتصادي وتوجيهه إلى المشروعات المستهدفة مستخدماً في ذلك أسلوب الاحتكار الاقتصادي للدولة بكل معانيه، وقد انتهى ذلك النظام على يد الدول الكبرى، ولكن بعد أن أرسى قواعد أساسية للنهضة المصرية. أما الأسلوب الثاني فجاء نقيضاً لأسلوب الاحتكار ويطلق عليه أحياناً أسلوب الحرية الاقتصادية، حيث تركت الحرية للمواطنين في اختيار أنشطتهم الاقتصادية، وقد حرم النظام الجديد خزانة الدولة من العديد من الموارد المالية مما دفعها للاستدانة من الخارج والغرق في مشكلة الديون الكبرى التي أدت في النهاية احتلال البلاد.

1- نظام الاحتكار: بدأ نظام الاحتكار الحكومي للمحاصيل في صعيد مصر حيث طُبق على محصول القمح عام 1812م، وكان الكُشاف يستولون على المحصول لحساب الحكومة بما في ذلك الكمية التي يستبقيها الفلاحون لاستهلاكهم الخاص. وتُجمَع الحبوب في شوَن المناطق ثم تُشحن بقوارب يوفرها الباشا إلى الإسكندرية لتباع في أوربا، كما يعاد بيع باقي المحصول في الأسواق المحلية لتحصد الحكومة فروق الأسعار. وفى الوجه البحري طُبق النظام لأول مرة على محصول الأرز الذي أصبح يُصدّر بالكامل إلى الخارج. ومع زيادة أرباح الحكومة من محصول الأرز قامت بتمويل الفلاحين بالبذور ومواشي العمل اللازمة لزراعته، وبعد الحصاد يقوم المباشرون بخصم التكاليف ودفع نصف المستحَق عن المحصول مع كتابة النصف الآخر على هيئة إشعارات تستحق الدفع في العام التالي أو تخصم من ضرائب العام التالي. وفى عام 1816م أدخلت محاصيل الكتان والسمسم والعُصفر والنيلة والقطن والفول والشعير ضمن نظام الاحتكار. وقد أدى هذا النظام إلى الإضرار بمصالح الفلاحين الذين أُجبروا على البيع بسعر منخفض ثم إعادة الشراء بالأسعار المرتفعة. كما تسبب في العديد من القلاقل التي قمعتها الحكومة بقسوة بالغة دفعت الفلاحين إلى الهرب من القرى. ومع تزايد الأزمات الناتجة عن نظام الاحتكار الكامل لجأت الحكومة عام 1830م لنظام **الاحتكار الجزئي** حيث منحت الفلاحين حرية زراعة محاصيل القمح والذرة والفول والشعير على أن يوردوا للحكومة مقدار أربعة هكتولترات عن كل هكتار بالأسعار التي تحددها الحكومة، مع ترك الحرية لهم في بيع باقي المحصول للتجار المحليين فقط حيث يحظر تعاملهم مع التجار المُصدّرين. وفى عام 1834م اتخذت خطوة جديدة تجاه التخفيف حيث أُلغيت **ضريبة المكوس** المفروضة على السلع المنقولة بين المدن والقرى. وتبين ميزانيات الدولة حجم الدخل الكبير الذي تحقق من نظام الاحتكار، والذي قدر بنحو 672 ألف جنيه عام 1833م بنسبة 26.6% من جملة الإيرادات، كما قدر بنحو 685.6 ألف جنيه من السلع المصدرة عام 1836م وبنسبة 22.4% من جملة الإيرادات. إلا أن ذلك النظام حرم الفلاح من أي حافز لتحسين أحواله مع حرمانه من الاتجار في محصوله وتحقيق قدر من الربح، وحلت البيروقراطية البشعة للدولة محل استغلال المماليك الذين كانوا في النهاية يستجيبون لتدخل المشايخ. يمكن اعتبار عام 1838م بداية النهاية لنظام الاحتكار حين ضغطت بريطانيا على الباب العالي لتوقيع اتفاقية **بلطة ليمان** على البوسفور في يوم 16 أغسطس، ومن **أهم بنود هذه الاتفاقية:** (أ) السماح لرعايا بريطانيا

بالاتجار في المنتجات الزراعية والصناعية في جميع أنحاء الإمبراطورية بما في ذلك مصر دون قيد أو شرط. (ب) إلغاء الحظر المفروض على تصدير السلع بمقتضى نظام الاحتكار الحكومي. (ج) منح رعايا بريطانيا امتياز الدولة الأولى بالرعاية، بحيث يسرى عليهم في الحال أية امتيازات تجارية أو جمركية تمنح لرعايا أية دولة أخرى. (ء) تحديد الضرائب على الواردات على أساس 3%، بالإضافة إلى ضريبة مقدارها 2% على تجارة التجزئة، مع إلغاء الضرائب الأخرى على الواردات. (هـ) تحديد ضرائب الصادرات بمقدار 12% يدفع منها المصدرون الأجانب 3%. وفى نوفمبر من نفس العام وقعت فرنسا على اتفاقية مماثلة وتبعتها كل من بلجيكا وسردينيا والنمسا، وهى اتفاقية كما نرى تلغى احتكار محمد على لتجارة السلع، وحدد تاريخ 12 مارس 1839م لبداية النفاذ إلا أن الفرمان الخاص بذلك لم يصل القاهرة إلا في 14 يونيو 1839م[52].

وعلى العموم فانه من المؤكد أن الباشا تحايل على التنفيذ مرة بتحريض أصحاب القوارب على عدم نقل المحاصيل للأجانب، ومرة أخرى بعدم السماح للفلاحين بالعمل على سفن الأجانب، ومرة ثالثة بالادعاء بأن محصول القطن هو من إنتاج مزرعه الخاصة وبالتالي يحق له وحده الاتجار فيه. وهكذا استمر الحال إلى أن تمكن **إبراهيم باشا** من تحطيم الجيش العثماني في معركة نصيبين في 24 يونيو 1839م، وما تبعه من وفاة **السلطان محمود الثاني** وتولى ابنه الطفل **عبد المجيد** أمور السلطنة ولم يبلغ بعد السادسة عشر. كذلك تولى **خسرو باشا** منصب الصدر الأعظم **رئيس الوزراء** وهو من ألد أعداء **محمد على** في الآستانة، إلا أنه في نفس الوقت قام أمير البحر التركي **أحمد باشا فوزي** بقيادة الأسطول العثماني إلى الإسكندرية حيث سلم الأسطول طائعا إلى **محمد على**. وقد أدت هذه التطورات إلى تدخل بريطانيا على الفور لعقد **معاهدة لندن** بين السلطنة العثمانية من جانب وبين كل من بريطانيا والنمسا وروسيا وبروسيا من جانب آخر وذلك في 15 يوليو 1840م، والتي كان من **أهم بنودها:** (أ) يمنح محمد على ولاية مصر وراثية وولاية عكا طوال حياته مع إخلاء ما عدا ذلك من أراضى، وإعادة الأسطول العثماني إلى الخليفة. (ب) إذا رفض محمد على هذه الشروط يكون من حق الدول الموقعة إرغامه على ذلك بالقوة. (ج) أن يكون لسفن بريطانيا وروسيا وبروسيا حق دخول البوسفور لحماية القسطنطينية في حال تقدم الجيوش والسفن المصرية إليها. (ء) حق كل من أراد من سكان الشام رفض طاعة

المصريين والرجوع إلى الدولة العلية. (هـ) أن يتم العمل بنصوص المعاهدة فورا دون انتظار تصديق الدول عليها نظرا لاقتضاء الظروف ذلك. (و) تعرض شروط هذه المعاهدة على محمد على ويمنح عشرة أيام للموافقة عليها، فإذا رفض يمنح عشرة أيام أخرى لولاية مصر فقط، فإذا رفض نظر السلطان في أمر ولايته على مصر ذاتها. وأرسلت هذه المعاهدة إلى محمد على الذي ماطل في التوقيع عليها، فقامت بريطانيا بحصار موانى مصر والشام إلى أن سقطت عكا في أيدي العثمانيين مرة أخرى بعد تخلى الفرنسيين عنه، وقام بالتوقيع على المعاهدة في 28 نوفمبر 1840م بعد أن وعدته الدول الأوربية بإقناع السلطان بمنحه مصر وراثية. حتى كانت تسوية عام 1841م التي انتهت بصدور **فرمان 13 فبراير** الذي يحدد علاقة محمد على بالسلطان وتضمنت (أ) منح محمد على ولاية مصر له ولذريته بطريق التوارث بعد موافقته على الالتزام بجميع المعاهدات الموقعة بين تركيا والدول الأوربية. (ب) خفض أعداد الجيش المصري إلى 18 ألف جندي في أوقات السلم مع منحه حق ترقية الضباط حتى رتبة صاغ فقط. (ج) أن يدفع ربع المحصل من الضرائب كجزية إلى الباب العالي وتصرف الثلاثة أرباع الباقية على شئون مصر. وقد تألم الباشا كثيرا لقسوة هذه الشروط ودخل في مرحلة جديدة من المفاوضات انتهت بصدور فرمان جديد في إبريل 1841م ليعدل من الفرمان السابق بحيث تصبح وراثة الولاية لأكبر الذكور سنا، ومنحة حق ترقية الضباط إلى رتبة أميرالاى، وتحديد قيمة الجزية بثمانين ألف كيس تعادل 320 ألف جنيه. وهكذا كانت النهاية الرسمية لنظام الاحتكار، أما النهاية الفعلية فكانت عام 1850م أي بعد عام كامل على وفاته حيث استمر في مراوغته للتجار الأجانب حتى الرمق الأخير من حياته. وترجع أهمية **معاهدة لندن** من ناحية أخرى إلى أنها الوثيقة السياسية التي قام عليها استقلال مصر حتى من سنة 1840م إلى سنة 1914م، وهو الاستقلال الجزئي المقيد ببقاء السيادة التركية[53].

2- نظام الحرية الاقتصادية:

تبين مما سبق أن نظام الاحتكار أخذ في الاحتضار منذ أواخر **عهد محمد على**، ثم كانت النهاية الرسمية على يد تحالف الدول الكبرى. ولكن يمكن القول أيضاً أن النهاية الفعلية له كانت عام 1849م بوفاة محمد على الذي ظل حتى النفس الأخير يقاوم ويتهرب من تنفيذ شروط الدول الكبرى. وينسب بعض المؤرخين القضاء على الاحتكار إلى **عباس الأول**، فإذا

كان ذلك صحيحاً فإن إغلاق المصانع والتوقف عن تنفيذ أعمال الري وتطهير الترع وإقامة الجسور يكون من نتائج النظام الجديد. وجاء **سعيد باشا** بذهن متفتح ليرسى تدريجياً دعائم النظام الجديد، والذي بدأ بخطوات تأكيد الملكية الفردية للأرض الزراعية والتي تأكدت بنهاية القرن التاسع عشر. ومما لاشك فيه أن الاهتمام بتطوير شبكة النقل والمواصلات أدى لانتعاش التجارة والتي ترافقت مع منح الفلاح حرية بيعه للمحاصيل. ومن الناحية الموضوعية فإنه لا يمكن الحديث عن الحرية الاقتصادية بدون الحديث عن بداية الغزو المالي الأجنبي للبلاد الذي ترافق معها.

وقد خرجت مصر من عصر محمد على خالية من الديون، ولكنها في نفس الوقت فقدت بالسياسة الجديدة سيطرتها على معظم موارد البلاد ولم يتبقى أمام خلفاء محمد على سوى الاقتراض لتنفيذ مشروعاتهم، ذلك الذي بدأ بعهد سعيد ليتضاعف في عهد إسماعيل ولينتهي بالتدخل الأجنبي المباشر في عهد توفيق[54].

ثانياً: عهد محمد علي باشا:

استطاع محمد على خلال الفترة من 1808م الى1814م إعادة حقوق جباية الضرائب إلى الدولة بعد أن ظلت في أيدي الملتزمين قرابة مائتي عام. وبعد توزيع الأراضي على الفلاحين أصبح لزاما عليهم دفع الضرائب للدولة مباشرة من خلال النظام الإداري، واستمر ذلك الوضع قرابة ربع قرن لجأ بعده لنظام المسئولية التضامنية ومنه إلى نظام العُهد.

1- المسئولية التضامنية: في عام 1839م لجأ محمد على إلى أسلوب المسئولية الجماعية في تحصيل الضرائب فجعل أفراد كل قرية مسئولون مسئولية تضامنية عن سداد ضرائب القرية، كما جعل قرى كل منطقة مسئولة أيضا مسئولية تضامنية عن دفع الضرائب المقررة على المنطقة. وقد اختلف الباحثون حول أثر هذا النظام على الإنتاج الزراعي والحصيلة الفعلية من الضرائب، إلا أنه من المؤكد أن محمد على تخلى عن ذلك النظام ولجأ إلى نظام العُهد وما كان ليفعل ذلك إلا لفشل نظام المسئولية التضامنية. ويؤكد البعض أن

ذلك النظام انتهى تقريبا في فبراير 1842م حين تقرر تعيين مقدار ما للشخص من فائض وما عليه من بقية السنين الماضية[55].

2- نظام العُهد: وهو نظام تعهد فيه الدولة إلى بعض الأعيان ورجال الإدارة العسكرية بجباية الضرائب في منطقة محددة. وهو نظام يشبه نظام الالتزام السابق إلغاؤه، ويختلف عنه في أن الملتزم كان يجبى ما يشاء من الضرائب في حين أن المتعهد لا يملك حق جباية ضرائب أكثر من المقررة. وقد صدر المرسوم الخاص بالعُهد في 15 محرم 1256هـ / 22 مارس 1840م، إلا أن بعض المؤرخين يرى أن نظام العهد قد بدأ فعليا قبل صدور القرار وكان ذلك في عام 1831م حين عهد بقرية مرصفة في القليوبية إلى محمود أفندي ناظر المبيعات مما يعنى أن نظام العهد قد بدأ قبل تطبيق نظام المسئولية التضامنية [56].

ثالثاً: ضرائب الأطيان الزراعية:

قدرت الأراضي المنزرعة في مسح 1814/13م بنحو 3.054710 مليون فدان، وقدرت أراضى الأبعادية بنحو 983.467 ألف فدان. وفى مسح 1821/20م قدرت الأراضي التي فرضت عليها الضرائب بنحو 1.956640 مليون فدان، وقدرت أراضى الأبعادية بنحو 723.685 ألف فدان، وهناك 1.357852 مليون فدان غير مبين تصنيفها ليصبح الإجمالي 4.038177 مليون فدان وتعتقد ريفيلين[57] أن تكون أن تكون المساحة غير المبينة أراضى شفالك تدار لحساب الوالي خاصة وأنه أنشئ في ذلك العام (ديوان عموم الشفالك والعهد السنية) لإدارة مثل هذه الأراضي. وفى مسح 1844م بلغ زمام القرى 4.293164 مليون فدان من بينها 3.569479 مليون فدان خاضعة لضريبة الميري، ونحو 320.944 ألف فدان غير خاضعة للضريبة، بالإضافة لأراضي الأبعادية والمقدرة بنحو 402.741 ألف فدان. وتعتقد **ريفيلين** أيضا[58] أن مساحة الأراضي المزروعة في ذلك العام 1844م تقل عن المساحة زمن الحملة الفرنسية بقدر يتراوح بين (79.917 - 147.754 ألف فدان)، وأن الرقعة المحصولية هي التي ازدادت بالتوسع في الزراعات الصيفية نتيجة لمشروعات الري الضخمة التي نفذت في عهد محمد علي. إلا أننا لا نستطيع أن نوافقها في ذلك الرأي لأن بيانات مسح الحملة الفرنسية تبين أن هناك 986.121 ألف فدان يمكن زراعتها على الفور إذا توفرت باقي مقومات الزراعة، بالإضافة إلى 931.345 ألف فدان يمكن استصلاحها، ولا

يُعقل أن تبقى هذه المساحات دون زراعة في ظل نظام الأبعاديات والمنح الذي أدخله **محمد علي**، أو على الأقل تزرع المساحات التي لا تحتاج إلى استصلاح. إلا أن النتيجة الهامة التي يمكن استخلاصها من مسح الحملة الفرنسية أن جملة مساحة الأرض الزراعية في ذلك الوقت بعد تحويلها إلى فدان **سعيد باشا** والبالغ 4200.8 متر مربع تقدر نحو 6.261404 مليون فدان وهى نفس مساحة الأرض الزراعية في الدلتا والوادي بعد مرور مائتي عام، والفارق الوحيد أن هذه المساحة كان يزرع منها 4.245497 مليون فدان فقط بمعامل تكثيف زراعي يبلغ 0.68 أما الآن فتزرع الأرض أكثر من مرة حيث يبلغ معامل التكثيف 2.01 وعلى ذلك تبلغ المساحة المحصولية نحو 12.6 مليون فدان.

1- **إيرادات الأطيان الزراعية:** احتلت إيرادات الأطيان الزراعية أهمية كبيرة في ميزانية الدولة، إلا أنه يصعب حساب تطور أهميتها النسبية لأن الأرقام الواردة في الميزانيات تعبر عن الإيرادات التي أمكن تحصيلها في ذلك العام ولا تعبر عن حالة الزراعة. ويتضح من الجدول التالي رقم (18) الذي أمكن تجميعه لبعض السنوات أن الأهمية النسبية لتلك الإيرادات بلغت نحو 64.7% عام 1818م، وانخفضت إلى نحو 24.1% عام 1829م لتعاود الارتفاع بعد ذلك. إلا أننا لا نملك بيانات تفصيلية عن إيرادات الأطيان الزراعية من الولايات المصرية سوى بيانات عامي 1818م، 1822م والتي يتضح منهما:

* تجاوز إيرادات ولاية الغربية وحدها 200 ألف جنيه بما يقرب من ربع إيرادات أطيان الدولة، تليها أربع ولايات كبرى هي الدقهلية والمنوفية والشرقية وجرجا، وتشكل إيرادات الولايات الخمس نحو 70% من جملة الإيرادات، بينما تشكل إيرادات الولايات الثمانية الأخرى النسبة المتبقية. وتوضح تلك البيانات أسباب النزع على تولى المناصب الإدارية لتلك الولايات.

* استقر متوسط الضريبة على الفدان عند 26.5 قرش، حيث ارتفعت جملة الضرائب من 781.3 ألف جنيه عام 1818م إلى 953.4 ألف جنيه عام 1822م، إلا أن المساحة المزروعة ارتفعت أيضا من 2944 ألف فدان إلى 3596.8 ألف فدان خلال نفس الفترة.

* تراوح مدى الضريبة على الفدان بين (19.3- 35.3) قرش في ولايتي الفيوم والمنوفية على الترتيب وذلك عام 1818م، أما في عام 1822م فقد تراوح المدى بين (23.0- 47.8)

قرش في نفس الولايتين مما يعكس ارتفاع إنتاجية أراضى المنوفية وانخفاض إنتاجية أراضى الفيوم.

* أما ضريبة أطيان الأواسى، وهى الأراضي التي تركها محمد على للملتزمين مقابل دفع الضرائب عنها فقد تراوح مدى الضريبة عنها بين (22.7– 36.0) قرش في ولايتي الشرقية والمنوفية على الترتيب عام 1818م، أما في عام 1822م فقد تراوح مدى تلك الضريبة بين (27.6 – 61.1) قرش في نفس الولايتين، مما يعكس ارتفاع الضريبة على أراضى الأواسى بشكل عام عند مقارنتها بالضريبة المفروضة على باقي الأراضي، ويعكس أيضا انخفاض إنتاجية أراضى ولاية الشرقية بالنسبة لولايات الوجه البحري حيث لم توجد أراضى أواسى في ولايات الأقاليم الوسطى والقبلية.

جدول رقم (19): بيان بالأهمية النسبية لإيرادات الأطيان الزراعية.

(القيمة بالجنيه)

السنة	جملة الإيرادات	إيرادات الأطيان	النسبة (%)
1799-98	158724	68557	54.5
1818	1502134	971700	64.7
1821	1199700	660541	55.1
1822	1881495	1198600	63.7
1829	2300000	553900	24.1
1833	2421671	1125000	46.5
1836	3064300	1600000	52.2
1847-46	4200845	1525452	36.1

المصدر: جمع وحسب من:

– بيانات الحملة الفرنسية من / الكونت ستيف، **دراسة موجزة حول مالية مصر منذ فتحها السلطان سليم إلى أن فتحها القائد العام بونابرت**، كتاب وصف مصر، المجلد الخامس، ترجمة: زهير الشايب، مكتبة الخانكى، القاهرة، 1979م.

– بيانات السنوات (1821، 1836، 1829، 1847/46م) من / هيلين آن ريفيلين، **الاقتصاد والإدارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر**، ترجمة: أحمد عبد الرحيم & مصطفى الحسيني دار المعارف بمصر، القاهرة، 1967م.

– بيانات السنوات (1818، 1822، 1833م) من / أمين سامي، **تقويم النيل وعصر محمد على باشا**، الجز، الثاني، مطبعة دار الكتب، القاهرة، 1928م.

رابعاً: الإعفاءات الضريبية:

تقررت مجموعة من الإعفاءات الضريبية على الأطيان كان بعضها إعفاءا تاما، والبعض الآخر إعفاءا مؤقتا أي إعفاءا بعدد محدود من السنوات، والبعض الثالث إعفاءا جزئيا أي إعفاءا من جزء من الضريبة المقررة، بالإضافة إلى الإعفاءات الخاصة والتي تتقرر تحت ظروف معينة من فساد الأرض وبوارها [59].

1- الإعفاء التام: كانت هناك بعض الأطيان المعفاة من (المال) الضرائب إعفاءا تاما وهي: (أ) أطيان مسموح المشايخ. (ب) أطيان مسموح المصاطب. (ج) أطيان الرزقة بلا مال الممنوحة لبعض الأشخاص من الأبعادية والمعمور. (ء) أطيان الرزقة بلا مال الممنوحة لبعض المساجد والزوايا والأضرحة. (هـ) أطيان الشفالك. (و) أطيان الأوسية.

جدول رقم (20): بيان بتصنيف الأراضي الزراعية وفقا لاستخدامها استنادا لنتائج مسح الحملة الفرنسية (1798 - 1801م) كما أوردها جاكوتان.

البيان	بالفدان العثماني 5926 متر م2	بفدان محمد على 4416.5 متر م2	بفدان سعيد 4200.8 متر م2
أراضى زراعية	***4003424***	***5024297***	***5282244***
1- أراضى مزروعة بالفعل	3217671	4038177	4245497
2- أراضى غير مزروعة	749140	940171	988439
3- أراضى جزر في النيل	36613	45949	48308
أراضى زراعية فسدت	**742107**	***931345***	***979160***
4- أراضى مستنقعات	628540	788818	829216
5- أراضى زحف صحراء	113567	142527	149844
الإجمالي	4745531	5935642	6261404
6- أراضى دفعت ضرائب	1584913	1985300	2087225
7- أراضى يمكن زراعتها على الفور (2 + 3)	785753	986120	1036747
8- أراضى يمكن استصلاحها (4 + 5)	742107	931345	979160
9- أراضى يمكن أن تدفع ضرائب مستقبلا 7 + 8	1527860	1917465	2015907

المصدر: جمعت وحسبت من:

- هيلين آن ريفيلين، **الاقتصاد والإدارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر**، ترجمة: أحمد عبد الرحيم & مصطفى الحسيني، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1967م، ص376.

2- الإعفاء المؤقت: أما أطيان الإعفاء المؤقت فهي أطيان الأبعادية التي منحتها الحكومة لبعض الأشخاص معفاة من المال في السنوات الثلاث الأولى تشجيعا على استصلاحها، على أن تفرض عليها الضريبة الكاملة في العام الرابع. وكذلك إعفاء الأطيان المزروعة بأشجار التوت ثلاث سنوات ابتداء من الغرس تشجيعا على زراعته. أما الأطيان التي تزرع أشجار الزيتون في مديرية الفيوم والأقاليم الوسطى فتقرر أيضا إعفائها من المال ثلاث سنوات زيدت إلى خمس سنوات ابتداء من عام 1826م، ثم خفضت إلى أربع سنوات ابتداء من عام 1836م. كذلك أعفيت أطيان أشجار السنط لمدد متفاوتة. وهناك أيضا أطيان أكل البحر وهى الأطيان التي تجرفها مياه الفيضان فلا يبقى منها أثرا وكانت تدفع مال الخمس وأبطل محمد على تحصيلها ابتداء من 1826م.

3- الإعفاء الجزئي: هى أيضا من أطيان الأبعادية التي منحتها الحكومة لبعض الأشخاص معفاة من نصف المال تشجيعا على استصلاحها.

4- الإعفاء الخاص: وهو مجموعة من الإعفاءات الخاصة التي تقررها الحكومة تحت ظروف معينة ومنها **الامتناع عن زراعة الأرض** إذا كان ذلك بسبب: **(أ) سبخة الأرض وفسادها:** أي تحولها إلى أرض سبخة نتيجة لرشح الترع والجسور وليس نتيجة لإهمال رعاية الأرض، أو فساد الأرض بسبب زحف الرمال. **(ب) شراقى الأرض:** في حالة الفيضان المنخفض، وعندما لا تفى المياه لري جميع الأطيان فيترك بعضها دون زراعة ويطلق عليه الشراقى. وكانت الحكومة تعفى أطيان الشراقى من المال، وأحيانا تشترط أن تزيد المساحة غير المزروعة عن 10% من الزمام، وأحيانا تعفى شراقى القرى الفقيرة ولا تعفى شراقى القرى المقتدرة، وأحيانا جمعت نصف المال من أرض الشراقى. ومع نظام العهدة لم تعفى الشراقى من المال، وفى سبتمبر 1842م تقرر عدم إعفاء الشراقى. **(ج) استبحار الأرض:** في حالة الفيضان المرتفع، وعندما تغطى المياه بعض الأراضي ولا تنصرف عنها في الوقت المناسب للزراعة فتترك دون زراعة ويطلق عليها الأطيان المستبحرة. كان من المتبع في الصعيد إعفاء أربعة أخماس تلك الأرض من المال وتحصيل مال الخمس عليها حتى قرر محمد على إعفائها من كامل الضرائب ابتداء من عام 1822م مع سريان ذلك الإعفاء على

الوجه البحري. إلا أنه تقرر ابتداء من عام 1834م إعفاء الأطيان المستبحرة في القرى الفقيرة فقط وعدم إعفاء القرى المقتدرة. **(ء) تلف الزروع:** في حال زراعة الأرض بالفعل ثم تلف الزروع بسبب خارج عن إرادة الفلاح مثل اجتياح مياه الفيضان لأراضي مزروعة بالفعل، أو احتراق الزرع بالنيران، أو دمار الزرع بالبرد، أو هلاكه بسبب الآفات السماوية أو الأرضية كما كان يطلق عليها فان المال يفرض على خمس المساحة وتعفى الأربعة أخماس وابتداء من عام 1822م تقرر إعفاء كامل المساحة. يتضح من ذلك أن الأطيان المتبقية والمفروض عليها ضرائب هي: الأطيان الأثرية، وأطيان العهدة، وأطيان الأبعادية بعد ثلاث سنين من استلامها، بعض أطيان الرزق التي فرض عليها المال بعد مساحة 1813م، وأطيان الأوسية بعد انحلالها بوفاة أصحابها [60].

خامساً: ضرائب زراعية أخرى:

بالإضافة لضرائب الأطيان الزراعية والتي تُشكل القسم الرئيسي من الضرائب الزراعية هناك مجموعة أخرى من الضرائب الزراعية لا تقل عنها أهمية وإن كانت تقل عنها من حيث إجمالي الحصيلة. ومن أهم تلك الضرائب كل من ضرائب النخيل، وضرائب الإنتاج الحيواني.

1- ضرائب النخيل: فرض محمد علي ضرائب على أشجار نخيل البلح تراوحت عام 1832م بين (20 - 40 - 50 بار) على النخلة في الصعيد، وتراوحت بين (40 - 60 - 100 بار) على النخلة في الوجه البحري. وقد بلغت جملة ضرائب النخيل عام 1822م نحو 31.39 ألف جنيه، من بينها 15.435 ألف جنيه من الأقاليم البحرية بنسبة 49.2% من الإجمالي، ونحو 7.375 ألف جنيه من الأقاليم الوسطى بنسبة 23.5%، ونحو 8.580 ألف جنيه من الأقاليم القبلية بنسبة 27.3% من جملة ضرائب النخيل. أما منتجات النخيل الأخرى من دون البلح وهي الجريد والسعف واللوف فقد فرضت عليها ضريبة تعادل قرشا على كل نخلة. وفي عام 1813م أعفت الحكومة من المال كل قصبة مربعة من الأرض حول الأنثى من النخل نظير أخذ عشر غلتها، مع إعفاء الذكر. إلا أن الحكومة عادت

وألغت الإعفاء عام 1826م، وفى ديسمبر 1835م تقرر عدم فرض الضرائب على النخيل إلا بعد مرور عشر سنوات على غرسها[61].

2- ضرائب الإنتاج الحيواني: في عام 1820م قدرت الضرائب المفروضة على الإنتاج الحيواني بنحو 60 قرشا على الجمل، وقرشا على الشاة، و27 بارة على الرأس من الماعز، وعشرون قرشا على رأس الجاموس، و15 بارة على رأس البقر ومثلها على الفرس. وفى عام 1840م تعدل بحيث تصبح عشرون قرشا على الرأس من الأبقار أو الجاموس، أما المذبوح منهما فكانت تفرض عليه 70 قرشا، مع مصادرة جلودها لصالح الحكومة. كما أصبحت ضريبة الجمال والنعاج موحدة بواقع أربعة قروش على الرأس[62].

سادساً: الميزانية المصرية:

تعد دراسة مالية مصر في **عهد محمد على** من الموضوعات الصعبة بسبب ندرة البيانات الخاصة بها، لأن ميزانيات الدولة لم تكتب بطريقة واحدة. وقد ساد الاضطراب طرق إعداد الميزانية حتى وافق الباشا في عام 1844م على استقدام المسيو **روسيه M. Rousset** مستشار وزارة المالية الفرنسية لمعاونته على إجراء بعض الإصلاحات المالية ومن بينها إعداد ميزانية الدولة، وكانت ميزانية عام 1846م أول ميزانية تعد استرشادا بالنظام الفرنسي. ونظرا لأن تلك الدراسة لا تستهدف تحليل كامل الأوضاع المالية بقدر ما تستهدف التعرف على العناصر الرئيسية للإيرادات وبالتحديد ضرائب الأطيان الزراعية، فانه ستتم دراسة هذه العناصر في ثلاث ميزانيات تعد أوفر حظا من حيث توافر بياناتها حتى الآن. وقد ترأس الإدارة المالية في أوائل القرن التاسع عشر موظف عام أطلق عليه الدفتر دار يعاونه ديوان الروزنامة، ثم أنشأ محمد على (قلم الخزينة) وجعله تابعاً أتوالى مباشرة، ثم حوله إلى ديوان مستقل عام 1821م باسم (ديوان الخزينة المصرية) وفى عام 1834م أنشأ ديوان خاص للإيرادات، إلا أنه قرر في عام 1844م توحيد ديواني الخزنة والإيرادات في ديوان واحد باسم (ديوان المالية)، وفى عام 1855م عرف باسم (ديوان الخزينة المصرية) ثم عاد إلى التسمية الأولى عام 1857م، وتحول بعد ذلك إلى (نظارة المالية)، ثم إلى (وزارة المالية) ابتداء من عام 1914م[63].

1- الميزانية في عهد الحملة الفرنسية: حاول الفرنسيون تنظيم جباية الضرائب في مصر ضمن إطار عام لتطوير الإدارة المالية في البلاد من خلال ما عرف باسم "مشروع مينو العظيم" والذي أعلن عنه في 20 يناير 1801م، إلا أن ذلك المشروع لم يجد وقتا للتنفيذ. ومن أهم ملامح هذا المشروع: (أ) إلغاء جميع أنواع الضرائب المفروضة على الأطيان والاستعاضة عنها بضريبة واحدة. (ب) تكون الضريبة على الفدان تبعاً لجودة الأرض بحيث تدفع أراضي الدرجة الأولى 20 فرنكا، والدرجة الثانية 17 فرنك، والدرجة الثالثة 14 فرنك. (ج) تقسيم الإيراد المحصل إلى 24 قيراطاً تحصل الحكومة منه على 12 قيراطاً، ويحصل الملتزمون على سبعة قراريط تعويضاً لهم عما فقدوه من أراضي، وثلاثة قراريط لمشايخ البلاد، وقيراطان لنفقات أعمال القنوات والجسور وأجور للفلاحين تعويضا عن السخرة. (ء) منع الملتزمين من تحصيل الأموال والتدخل في شئون القرى. (هـ) تمليك أرض الوسية للملتزمين، وتمليك أرض الفلاحة للفلاحين. (و) منح الحرية للفلاحين لزراعة ما يرغبون في زراعته. وفي 2 مارس 1801م أنشأ الجنرال مينو لجنة لمساحة الأراضي الزراعية لكن عملها توقف بدخول القوات العثمانية والإنجليزية[64].

جدول رقم (21): إيرادات الخزنة المصرية عامي 1799م & 1800م.

1799م			1800م		
بنود الإيراد	جنيه	%	بنود الإيراد	جنيه	%
ميرى الأطيان	869613	63.5	ميرى الأطيان	462900	57.1
ضرائب أرباب حرف	124787	9.1	ضرائب أرباب حرف	77150	9.5
رسوم تسجيل	77378	5.7	إيراد دار الضرب	19287	2.4
الجمارك	65034	4.7	الجمارك	38575	4.8
إيراد أملاك أميرية	144742	10.6	إيراد أملاك أميرية	57862	7.1
متحصلات المشايخ	87965	6.4	أخرى	154300	19.1
الإجمالي	1369519	100	الإجمالي	810075	100

المصدر: جمع وحسب من:

- محمد فهمي لهيطة، **تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة**، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1944م، صص73-74.

ونظرا لأنه لا توجد بيانات دقيقة عن الميزانية المصرية لتلك الفترة فإنه سيكتفي بالدلالة العامة لبنود هذه الميزانية. ويوضح الجدول رقم (23) بيان بإيرادات الخزانة المصرية عند أول عامين من أعوام الاحتلال الفرنسي حيث يتضح انخفاض جملة الإيراد من 1.36 مليون جنيه إلى 810 ألف جنيه، وبالنظر إلى بيانات الجدول يتبين أن مصدر الانخفاض كان ميرى الأطيان الذي انخفض من 870 ألف جنيه إلى 463 ألف جنيه، وهو ما يبرر تقديم مشروع مينو للإصلاح المالي والضريبي. ويمكن أيضاً ملاحظة أن ميرى الأطيان يمثل أهم بنود تلك الإيرادات حيث بلغت نسبتها 63.8% عام 1799م، ونحو 57.1% عام 1800م. كما أن إيراد الأملاك الأميرية يتمثل أساساً في إيجارات الأراضي الزراعية، وعلى ذلك يرتفع نصيب مساهمة قطاع الزراعة في إيرادات الدولة إلى 74.1% عام 1799م، ونحو 64.2% عام 1800م. وتفيد بيانات تم الكشف عنها حديثا للميزانية المصرية عام 1216هـ /1801-1802م، والتي كتبها شريف أفندي الروزنامجي بخط القرمة وكشف عنها الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عن أهم بنود مصروفات الخزانة والتي لم تتوفر في السنوات السابقة، بالإضافة إلى بنود الإيرادات. ويتضح من بيانات هذه الميزانية أن إيرادات الأطيان جُمعت تحت بند واحد أطلق عليه إيرادات النوع الأول وبلغت نسبتها 64.1% من جملة الإيرادات، بينما أطلق على باقي البنود إيرادات النوع الثاني. ويمثل الفرق بين جملة الإيرادات البالغة 5.566 مليون قرش، وجملة المصروفات والبالغة 5.380 مليون قرش قيمة "**الخزنة**" المرسلة للآستانة. وبالنظر لمصروفات الخزانة يتبين أن الإنفاق على المؤسسات الدينية والعاملين بها يلتهم نحو نصف الإيرادات 49.5%، يبلغ نصيب محمل مكة ومؤن مجاوري الحرمين نحو نصف تلك الإيرادات 21.9%. وتلتهم مرتبات الموظفين بمن فيهم الوالي نحو 29.2% من جملة الإيرادات. أما الذخائر العسكرية فتبلغ نسبة الإنفاق عليها 10%، وأخيرا فإن ما ينفق على تطهير الترع والعمائر لا يجاوز نسبة 1.8%[65].

2- إيرادات عامي 1818م & 1822م: بدراسة بيانات إيرادات هذين العامين عن مالية مصر والمنشورة على اعتبار أنها بيانات الميزانية المصرية يتبين أنها تضم جانب الإيرادات فقط أما جانب المصروفات الوارد بالجدول فانه يوضح قيمة نفقات تحصيل هذه الإيرادات وهو ما يفسر الفائض الكبير في هذين العامين الذي هو في حقيقة الأمر صافي إيرادات الحكومة قبل توزيعها على مختلف بنود الإنفاق وليس فائض ميزانية. ويوضح

الجدول التالي رقم (25) بيان بالإيرادات ونفقات التحصيل وصافى الإيرادات لهذين العامين ومنه يتضح التالي:

* توضح إيرادات الأقاليم قيمة ضرائب الأطيان الزراعية، وضريبة عشور النخيل، بالإضافة إلى ضريبة الرؤوس والتي يشار إليها أحيانا بضريبة النفوس. وهذه المجموعة من الإيرادات تكون ما يمكن أن نطلق عليه **الضرائب المباشرة**، وقد بلغت نسبة تلك الإيرادات نحو 64.6% من جملة إيرادات عام 1818م، ونحو 63.7% من جملة إيرادات عام 1822م ثم واصلت الانخفاض إلى نحو 59.2% من جملة إيرادات عام 1833م، وذلك بالطبع في صالح الإيرادات غير المباشرة.

* توضح إيرادات المصالح جملة إيرادات الجمارك ومصالح الحرف (غزل – نسيج – جلود – نحاس – مواد بناء.....) ومصالح التجارة والتي يطلق عليها أحيانا مصالح الأصناف نسبة إلى أصناف السلع التي يتم الاتجار فيها. وهذه المجموعة من الإيرادات تكون ما يمكن أن نطلق عليه **الضرائب غير المباشرة** والتي تزيدت أهميتها على النحو السابق بيانه.

* إيرادات الأقاليم البحرية والتي تضم ولايات (الغربية – الدقهلية – الشرقية – البحيرة – القليوبية – المنوفية – الجيزة) تمثل نحو 69.2% من جملة إيرادات أقاليم عام 1818م، ونحو 72.8% من جملة إيرادات أقاليم 1822م. أما الأقاليم الوسطى والقبلية والتي تضم ولايات (الفيوم – الأشمونين – البهنساوية – الأطفحية – جرجا – منفلوط – الواحات والنوبة) فإنها تمثل النسبة المتبقية وهى 30.8% ثم 27.2% على الترتيب. وهو ما يعد نقطة انقلاب في التاريخ الاقتصادي الزراعي المصري حيث أصبحت أقاليم الشمال الممول الأكبر لخزانة الدولة بعد أن كانت أقاليم الجنوب تحتل هذه الأهمية منذ نشأة الدولة المصرية. ويعزى ذلك إلى مشروعات محمد على الزراعية في تلك المناطق التي ساعدت على زيادة الرقعة المزروعة، بالإضافة إلى التوسع في الزراعات الصيفية ورفع إنتاجية الأراضي.

* تمثل إيرادات الدولة من الجمارك نسبة زهيدة للغاية (3.0% – 3.5%) من جملة إيرادات المصالح بسبب احتكار الدولة لمجمل الصادرات، وغالبية الواردات. أما نسبة إيرادات مصالح الحرف فقد بلغت نحو 57.4% من جملة إيرادات المصالح عام 1818م، ونحو 52% من نفس الجملة عام 1822م. وتشكل النسبة المتبقية إيرادات مصالح التجارة وهى 39.1%، 44.5% على الترتيب.

جدول رقم (22): بيان بميزانية الدولة المصرية

عام 1216هـ / 1801م-1802م.

الإيرادات			المصروفات		
البنود	ألف قرش	%	البنود	ألف قرش	%
إيراد أطيان الميرى	3447	61.9	رواتب الوالي والأوجاقات	1542	28.7
إيراد أطيان الرزق	91	1.6	مرتبات موظفي الروزنامة	30	0.5
إيراد أطيان الأوقاف	28	0.6	مؤن وذخائر عسكرية	537	10.0
جملة إيرادات النوع الأول	3566	64.1	الأزهر ومجاوريه	919	17.1
رسوم الجمارك	1104	19.8	مرتبات العاملين في التكايا	271	5.1
ضرائب الحرفيين	417	7.5	قضاة مصر والحرمين	293	5.4
ضرائب التجار	398	7.1	مصاريف المحمل الشريف	850	15.8
ضرائب الوظائف	39	0.7	مجاوري الحرمين	327	6.1
إيراد المحتسب	35	0.6	سكر وعسل للآستانة	31	0.6
البصمخانة (التمغة)	7	0.2	العمائر وتطهير الترع	101	1.8
جملة إيرادات النوع الثاني	2000	35.9	أخرى غير موضح بيانها	479	8.9
إجمالي الإيرادات	5566	100	إجمالي المصروفات	5380	100

المصدر: جمع وحسب من:

- عبد الرحيم عبد الرحمن، **فصول من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1990م، صص37-38.

3- الميزانية المصرية لعام 1833م: تعد هذه الميزانية من أكثر ميزانيات ذلك العهد انتشارا حيث تناولها العديد من الباحثين بالدراسة بعد تحويل قيمها إلى الدولارات والفرنكات المعادلة لها في ذلك الوقت، وقد صاغها الطبيب الإنجليزي **جون بورنج G. Bowring** صديق محمد علي وأورد قيمتها بالأكياس حيث الكيس يعادل 500 بارة ثم أعاد تقويمها بالجنيهات الإسترلينية وذلك في تقرير أرسله إلى الحكومة البريطانية عام 1839 بعنوان تقرير عن مصر وكريت، وقد طبعته الحكومة البريطانية وقدمته إلى البرلمان، كما أورد هذه الميزانية مقومة بالدولار **وليم هودجسون W. Hodgson** وذلك في تقرير الذي أرسله إلى الخارجية الأمريكية بناء على طلبها، وهودجسون من أعضاء السفارة الأمريكية في القسطنطينية كلف بالسفر إلى مصر وإعداد تقرير عن تجارتها الخارجية، وقد أرسل ذلك التقرير بتاريخ 13 ديسمبر عام 1834م. ويوضح الجدول التالي رقم (26) بيان بتلك الميزانية مقومة بالجنيهات المصرية وحيث يعادل الكيس خمسة جنيهات. ومما يذكر أن

الدكتور لهيطه[101] عندما أورد هذه الميزانية في كتابه الهام والذي اعتمد عليه غالبية الدارسين تجاهل ذكر إيراد الخمور في جانب الإيرادات كما تجاهل بند الهدايا والرشاوى المقدمة إلى السلطان وحاشيته في جانب المصروفات مما أحدث خللا في حسابات الميزانية.

جدول رقم (23): إيرادات، ونفقات تحصيل، وصافي إيرادات الخزنة المصرية في عامي 1818م & 1822م **(القيمة بالألف جنيه)**

السنة	1233هـ / 1818م			1237هـ / 1822م		
البيان	إيرادات	نفقات تحصيل	صافي إيرادات	إيرادات	نفقات تحصيل	صافي إيرادات
الأقاليم البحرية	672.4	150.7	521.7	872.4	69.3	803.1
أقاليم الوسطى	137.8	25.9	111.9	159.3	14.5	144.8
الأقاليم القبلية	161.5	18.4	143.1	166.9	13.5	153.4
جملة الأقاليم	971.7	195.0	776.7	1198.6	97.3	1101.3
الجمارك	17.3	4.2	13.1	34.5	19.5	15.0
مصالح الحرف	317.4	103.7	213.7	380.0	110.0	270.0
مصالح التجارة	197.7	52.3	145.4	268.4	39.3	229.1
جملة المصالح	532.4	160.2	372.2	682.9	168.8	514.1
الإجمالي العام	1504	355.2	1149	1881.5	266.1	1615.4

المصدر: جمع وحسب من:

ـ أمين سامى، **تقويم النيل وعصر محمد على باشا**، الجزء الثاني، مطبعة دار الكتب، القاهرة، 1928م، صص 266-275 & 298-303.

أ – موارد الخزانة عام 1833م: بلغت جملة موارد الخزنة لذلك العام 2525.7 ألف جنيه من بينها 1495 ألف جنيه ضرائب مباشرة بنسبة 59.2% من جملة الموارد، أما **الضرائب غير المباشرة** فبلغت 1030.7 ألف جنيه بنسبة 40.8%. وتتضمن الضرائب المباشرة أهم بنود إيرادات الخزنة المصرية على الإطلاق وهى (أ) **ضريبة ميرى الأطيان** والمقدرة بنحو 1125 ألف جنيه وبنسبة 44.5% من الإجمالي. تليها (ب) **ضريبة النفوس** وأحيانا يطلق عليها فردة الرؤوس وهى ضريبة فرضت على جميع الأفراد العاملين فيما عدا الأوربيين المقيمين بالبلاد، أما العاملين منهم في الحكومة المصرية فقد ألزموا بدفع تلك الضريبة، وتعادل مرتب شهر بالنسبة للموظفين الذين يتقاضون رواتب شهرية، أما قيمتها

على الفلاحين فقد تراوحت بين 30–100 قرش. وكانت تجبى في الريف على أساس المنازل أو الوحدة المعيشية بشكل أدق حيث يلتزم رب الأسرة بدفع فردة اخوته وأولاده وفردة العمال في زراعته طالما كانوا في عيشة واحدة، واختلفت قيمتها المفروضة على التجار والحرفيين وفقا لظروفهم إلا أنها في جميع الأحوال لم تزد عن 500 قرش ولم تقل عن 15 قرش وقد بلغت جملة هذه الضريبة 350 ألف جنيه وبنسبة 13.9%. أما (ج) **ضرائب النخيل** وهى ضرائب عشورية كانت تفرض على النخيل المثمر فقط ثم أصبحت تفرض كافة أشجار النخيل باعتبارها مصدر للسعف والجريد واللوف، وبلغت قيمتها 20 ألف جنيه بنسبة 0.8%. ومما يذكر أنه كانت هناك ضرائب مباشرة أخرى لم ترد قيمتها ضمن بنود هذه الميزانية ومنها **ضريبة الجزية** والتي كانت تفرض على غير المسلمين، وكذلك **ضريبة أنوال النسيج** والمقدرة بنحو 36 قرش على كل نول، كما لم تذكر قيمة **ضريبة المنازل** وهى ضريبة المباني العقارية. كل هذا يؤكد عدم دقة بيانات هذه الميزانيات.أما **الضرائب غير المباشرة** فتضم ثاني أهم بنود الإيرادات وهى (أ) **قيمة الربح الاحتكاري** الذي تحققه الدولة من احتكارها لتجارة غالبية السلع واحتكارها لبعض الصناعات حيث بلغت قيمتها 672 ألف جنيه بنسبة 26.6% من جملة الإيرادات. وكانت أرباح احتكار المحاصيل الزراعية وحدها 450 ألف جنيه، تليها أرباح احتكار النسيج والثياب والمقدرة بنحو 107.5 ألف جنيه، ثم الجلود والمدابغ 35 ألف جنيه، تليها مواد البناء 22 ألف جنيه، ثم ملح النطرون والصودا والنوشادر 10.5 ألف جنيه. (ب) وبلغت جملة **العوايد** 192.4 ألف جنيه بنسبة 7.6% وهى تضم عوايد الدخولية والخاصة بنقل البضائع داخل القطر حيث بلغت وحدها 180 ألف جنيه، تليها عوايد الخمور والسنامكى والراقصات والصائغة والتي بلغت 29.9 ألف جنيه. (ج) كما بلغت قيمة **الرسوم** 34.4 ألف جنيه بنسبة 1.7% وتضم رسوم الصيد بالبحيرات 16.7 ألف جنيه، ورسوم الملح 17.5 ألف جنيه، ورسوم التركات 6 آلاف جنيه. (ء) أما **الجمارك** فقد بلغت قيمتها 123 ألف جنيه بنسبة 4.9% وتجبى من بولاق ومصر القديمة، والإسكندرية، ودمياط، ورشيد، والسويس ويعزى انخفاض قيمة الجمارك إلى احتكار الحكومة لنحو 95% من الصادرات ونحو 33% من الواردات. ويذكر هنا أيضا أنه كانت هناك ضرائب أخرى غير مباشرة لم تذكر في هذه الميزانية مثل ضرائب الوكالات في الوجه البحري، يمكن القول أن الإيرادات الواردة في هذه الميزانية تمثل تقديرات الحد الأدنى.

ب – مصروفات الخزانة عام 1833م: بلغت جملة إنفاقات الخزانة 2102.5 ألف جنية، وبلغ الاحتياطي العام 423.2 ألف جنيه. أما أهم بنود الإنفاق فكانت (أ) **الجيش والبحرية** حيث بلغت جملة الإنفاق عليهما 1084.3 ألف جنيه بنسبة قدرها 42.9% من جملة الموارد. (ب) جاءت **المرتبات والمعاشات** في المرتبة الثانية حيث بلغت قيمتها 420 ألف جنيه وبنسبة 16.6%، وقد تضمنت أيضا معاشات الملتزمين الذين نزعت التزاماتهم وبلغت قيمتها 17.5 ألف جنيه، أما القسم الأكبر فكان مرتبات كبار موظفي الدولة والتي بلغت 295 ألف جنيه، كما بلغت جملة معاشات الأرامل والأيتام 30 ألف جنيه.

جدول رقم (24): الميزانية المصرية لعام 1249هـ / 1833م

الإيرادات			المصروفات		
البنود	جنيه	%	البنود	جنيه	%
ميرى الأطيان	1125000	44.5	الجيش والبحرية	1084275	42.9
ضريبة النفوس	350000	13.9	مرتبات ومعاشات	420000	16.6
ضريبة النخيل	20000	0.8	مستلزمات الصناعة	202250	8.1
ضرائب مباشرة	1495000	59.2	تكاليف القصور	140000	5.5
الربح الاحتكاري	672000	26.6	تكاليف الآستانة	155000	6.1
العوايد	192355	7.6	إنشاءات	90000	3.6
الرسوم	43350	1.7	محمل مكة	11000	0.4
الجمارك	123020	4.9	جملة	2102525	83.2
ضرائب غيرمباشرة	1030725	40.8	احتياطي	423200	16.8
الإجمالي العام	2525725	100	الإجمالي العام	2525725	100

المصدر: جمع وحسب من:

- هرشلاج ز. ى، **مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط**، ترجمة مصطفى الحسيني، دار الحقيقة، بيروت، 1973م، ص128.
- وليم هودجسون، تقرير منشور في: محمد فؤاد شكري وآخرون، **بناء دولة مصر محمد علي**، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1948م، ص281.

(ج) احتلت **الصناعة** المرتبة الثالثة حيث بلغت جملة تكاليف التشغيل والتي تتضمن أجور العاملين وقيمة مستلزمات الإنتاج 202.3 ألف جنيه بنسبة 8.1% من جملة الإيرادات. (ء) **تكاليف قصور الوالي** من مأكولات وملابس وصيانة بلغت 140 ألف جنيه بنسبة 5.5%.

(هـ) بلغت **تكاليف الآستانة** 155 ألف جنيه بنسبة 6.1% من جملة الإيرادات، من بينها 60 ألف جنيه قيمة **الجزية الرسمية**، ونحو 95 ألف جنيه هدايا ورشاوى ومصروفات سرية للسلطان وحاشيته. أما **محمل مكة** فقد بلغت تكاليفه 11 ألف جنيه فقط. (و) بلغت قيمة **الإنشاءات** 90 ألف جنيه وهى نسبة ضئيلة للغاية إذ تبلغ 3.6% من جملة الإيرادات. وهذا المبلغ لا يتفق مع إنشاءات الترع والجسور والاحتمال الأكبر أن يكون المبلغ مخصص لصيانة هذه الإنشاءات خاصة أن البند المخصص للصناعة كان يتضمن تكاليف التشغيل فقط ولا يتضمن تكاليف الإنشاء.

4- الميزانية والتضخم الاقتصادي: تميزت فترة حكم **محمد على** بظاهرة التضخم والتي انعكست بشكل كبير على قيمة العملة المستخدمة، مع شيوع ظاهرة خفض نسبة المعدن الثمين عند إعادة سك العملة. وقد انعكس ذلك بشك كبير على مستوى معيشة السكان، بينما لم تتأثر كثيرا التجارة الخارجية والتي كانت تمتلك مرونة عالية في إعادة تقويم العملات المستخدمة. ويوضح الجدول التالي رقم (3) قيمة إيرادات الخزانة المصرية بعد إعادة تقويمها بالفرنك الفرنسي حيث يتبن تضاعف إيرادات الخزانة ستون مرة بالعملة المحلية، ونحو عشرة مرات بالفرنك الفرنسي وذلك خلال الفترة (1808 - 1847م)، حيث انخفضت قيمة القرش من 1.6 فرنك عام 1805م إلى 0.25 فرنك عام 1847م.

جدول رقم (25): بيان بإيرادات الخزانة المصرية في عهد محمد على مقومة بالقرش المصري والفرنك الفرنسي.

السنة	بالقرش المصري	بالفرنك الفرنسي	ثمن القرش بالفرنك
1805	5000000	8000000	1.60
1812	23000000	23000000	1.00
1821	70000000	50000000	0.71
1826-25	200000000	100000000	0.50
1829	230000000	90000000	0.39
1833	253000000	76000000	0.30
1847-46	300201729	75050432	0.25

المصدر:

- هيلين آن ريفيلين، **الاقتصاد والإدارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر**، ترجمة: أحمد عبد الرحيم & مصطفى الحسيني، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1967م، ص172.

سابعاً: ضرائب الأطيان في عهد خلفاء محمد على:

في عام 1854م قرر **سعيد باشا** فرض ضريبة العُشر على أراضى الأبعاديات والجفالك والأواسى بعد أن كانت معفاة تماما من الضرائب وأطلق عليها الأراضي العُشورية، أما باقي الأطيان التي تدفع مال الميري (الخِراج) فأطلق عليها الأراضي الخِراجية. أما الإعفاءات الضريبية فقد ارتبطت إلى حد بعيد بتطور نظام حيازة وملكية الأراضي الزراعية، ومن المعروف أن الإقرار القانوني بحق الملكية الفردية للأراضي الزراعية تم خلال تلك الفترة أي النصف الثاني للقرن العشرين. ويمكن تتبع العلاقة بين ضرائب الأطيان الزراعية ونمط الحيازة على النحو التالي:

1- الأراضي الأثرية: كانت الأراضي الأثرية الركن الأخير في عملية إقرار الملكية الفردية للأراضي، فرغم فرض ضريبة الخراج عليها إلا أن التصرف فيها من قبل حائزيها ظل مقيدا. وفى 30 أغسطس 1871م صدرت لائحة المقابلة التي تقرر **خفض الضريبة الحالية إلى النصف** ومنح حقوق الهبة والتوريث والإسقاط والوصية والوقف لكل من دفع ضريبة ستة أعوام مقدما. وفى 6 يناير 1880م صدر الأمر العالي بإلغاء لائحة المقابلة وإعادة أموال الأطيان الخراجية إلى ما كانت عليه أي إلغاء خفض النصف مع إقرار حق الملكية المطلقة لكل من دفع المقابلة أو جزءا منها على أطيانه، وابتداء من 27 سبتمبر 1880م بدأت الحكومة في صرف الحجج الدالة على ذلك لأصحابها.

2- أطيان المسموح: عندما فرض **سعيد باشا** ضريبة العُشور على الأراضي المعفاة فانه استثنى منها أطيان مسموح المشايخ، وأطيان مسموح المصاطب. غير أنه عاد في سبتمبر 1857م وفرض المال بأعلى ضريبة في الناحية على تلك الأطيان وصارت كغيرها من الأطيان الخراجية.

3- **أطيان العُهدة:** في عام 1850م أمر **عباس الأول** بفك "إلغاء" نظام العُهَد وإعادة الأطيان لأصحابها الأصليين، غير أنه سمح لبعض المُتعهدين بالتمتع مدى الحياة بما في حوزتهم من أراضى "رزقة بلا مال"، وفى عهد سعيد في أغسطس 1860م تقرر فرض "العُشور" عليها، أما من يثبت أنه وضع يده عليها مدة عشر سنوات أو أكثر فإنها تسجل

كأرض أثرية يدفع عنها "الخِراج". وفى بداية عهد الخديوي إسماعيل أعطيت بعض العُهَد إلا أنه تقرر في ديسمبر 1866م إلغاء ذلك النظام وإبطاله نهائيا.

4- أطيان الأبعادية: في بداية **عهد عباس الأول** أدخل نظام المزايدة على مال الأطيان بين الراغبين في الحصول على أطيان الأبعاديات، وإذا لم يزد مال الفدان عن ضريبة القرية ورغب أهالي القرية في حيازتها فإنها تعطى لهم. وهذه أول مرة يتم التزايد فيها على الضريبة المدفوعة من قبل الحائز المباشر، بينما عرف التزايد قبل ذلك بين الحائزين غير المباشرين في نظام الالتزام. وفى سبتمبر 1854م قرر **سعيد باشا** ضريبة العُشور على من يملكون الأبعاديات بعد أن كانت معفاة من الضرائب، وفى يناير 1855م فرض ضريبة الخِراج كاملة عليها. وفى يونية 1856م قرر أن تكون أرض أبعاديات المزايدة أثرية لأصحابها وأقر نظام المزايدة على مالها. وفى نفس العام أيضا قرر إعفاء أطيان الأبعاديات الخرس من كامل الضرائب طوال السنوات الثلاث الأولى، ومن نصف قيمة الضرائب طوال السنوات الثلاث التالية، على أن تدفع الضريبة كاملة ابتداء من العام السابع. وفى نوفمبر 1861م قرر **سعيد باشا** بيع تلك الأطيان مهما بلغت مساحتها على أن تفرض عليها العُشور بدلا من الضريبة الكاملة التي كانت مقررة بعد العام السادس. وفى سبتمبر 1865م في **عهد الخديوي إسماعيل** تقرر بيع الأطيان الجيدة من الأبعاديات بصفتها أطيان خِراجية، وبيع الأطيان التي لم يسبق زراعتها بصفتها أطيان عُشورية. وفى ديسمبر 1867م منح الجنود الأتراك الذين تركوا خدمة الحكومة المصرية أطيانا من المستبعدات لتحسينها وزراعتها مع إعفائها من الضريبة طيلة الثلاث سنوات الأولى على أن تدفع ضريبة العُشور من درجة الدون الثلاث سنوات التالية، ثم تدفع الضريبة كاملة ابتداء من العام السابع، وفى يونية 1868م تقرر نفس النظام للراغبين من موظفي الحكومة الذين تركوا الخدمة، وقد حرم أصحاب هذه الأراضي من التصرف فيها حتى صدور الأمر العالي في 27 مارس 1894م الذي أباح ملكيتها والتصرف فيها. في 21 أغسطس 1880م تقرر ربط ضريبة الخراج على ما يباع من أطيان الحكومة وعدم ربط ضريبة العشور عليها.

5- أطيان الرزق: قرر **الخديوي عباس الأول** عام 1849م إبقاء أطيان الرزق الأحباسية في أيدي القائمين عليها نظير تأديتهم المال عنها للحكومة، أما الرزق الأحباسية في أطيان

الأبعاديات فقد فرض عليها **سعيد باشا** ضريبة العُشور في سبتمبر 1854م ما عدا الأطيان التي خصصتها الحكومة "رزقة بلا مال" لبعض المساجد والزوايا والأضرحة فقد ظلت معفاة من الضرائب.

6- **أطيان الجفالك والأواسى:** فرض **سعيد باشا** ضريبة العُشور على أطيان الجفالك وأطيان الأواسى في سبتمبر 1854م بعد أن كانت معفاة منها، وطبق عليها قانون المقابلة عام 1871م لتخفض عُشورها إلى النصف لمن دفع المقابلة عنها، ثم ألغى قانون المقابلة في 6 يناير 1880م لتعود قيمة عُشورها إلى الأصل وليحصل أصحابها على حق ملكيتها.

تاسعاً: توحيد ضريبة الأطيان:

شهد **عهد محمد على** قدر كبير من الإعفاءات الضريبية على الأطيان خاصة تلك التي تمنح لأفراد أسرته من المعمور "الجفالك"، أو للأمراء والمقربون من الأباعد وتسمى "الأبعاديات"، أو للملتزمين السابقين تعويضا عن التزاماتهم التي صادرها منهم "الأواسى" بالإضافة إلى أطيان "المسموح"، وأطيان "الرزقة بلا مال" وغيرها. أما الأطيان الأثرية التي فرضت عليها الضرائب فكانت تدفع ضرائب متنوعة إلى أن وحدها **محمد على** في ضريبة واحدة أطلق عليها "مال الأطيان" أو خراج الأرض، وعلى ذلك أصبح هناك نوعان من الأراضي واحدة معفاة من الضرائب وأخرى تدفع الضرائب. واستمرت الأحوال على ما هى عليه في **عهد عباس الأول**. ومع بداية **عهد سعيد باشا** وفى سبتمبر 1854م فرضت الضرائب على الجفالك والأبعاديات ولكن بواقع العُشر على حاصلاتها، وبذلك أصبح هناك نوعان من الأراضي: الأولى **أراضى خراجية** تدفع مال الأطيان، والثانية **أراضى عُشورية** تدفع ضرائب مال العُشور. واستمر ذلك التمييز طوال **عهدي إسماعيل وتوفيق** إلى أن تمكن **عباس الثاني** من توحيد الضريبتين في ضريبة واحدة على أساس 28.64% من القيمة الايجارية للأراضي وطبقت ابتداء من عام 1905م. وكانت ضريبة النخيل قاسم مشترك في تلك العهود رغم تباين قيمتها. كانت ضريبة الأطيان تدفع نقدا وعينا طوال **عهدي محمد على وعباس الأول**، وفى يناير 1855م قرر **سعيد باشا** إغلاق الشون وتحصيل الضرائب نقدا، ماعدا دافعوا ضرائب العشور فقد تركت لهم حرية اختيار طريقة الدفع، ففضل الحائزون في الوجه البحري الدفع نقدا بينما فضل الحائزون في الوجه القبلي الدفع عينا. وفى إبريل 1872م قرر

الخديوي إسماعيل إعادة فتح الشون وجمع الضرائب عينا لمن يرغب في ذلك من الأهالي بالثمن الذي تحدده الحكومة. وهكذا عادت الضريبة العينية مرة أخرى ولكنها أصبحت اختيارية بعد أن كانت إجبارية في **عهد محمد على**. وفى مارس 1880م قرر **الخديوي توفيق** تحصيل جميع الضرائب نقدا خراجية كانت أم عشورية، وفى كل من الوجهين البحري والقبلي(65).

جدول رقم (26): بيان بتطور نسب ومساحات أراضى العشور وأراضى الخراج.

السنة	أراضى العشور		أراضى الخراج		المجموع
	ألف فدان	%	ألف فدان	%	ألف فدان
1863	636177	14.5	3759125	85.5	4395302
1875	1149288	24.7	3509168	75.3	4658456
1880	1294343	27.4	3425555	72.6	4719898
1886	1426430	29.2	3453913	70.8	4880343
1891	1423087	28.7	3543529	71.3	4966616

المصدر:

- جابريل باير، **تاريخ ملكية الأراضي في مصر الحديثة (1800 – 1850م)**، ترجمة: عطيات محمود جاد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1988م، ص20.

1- ضرائب العُشور: وهى تلك الضرائب التي فرضها **سعيد باشا** للأول مرة على أطيان الجفالك والأبعاديات في سبتمبر 1854م بحجة تغطية تكاليف انتفاعها من منشآت الري، ثم فرضت في أكتوبر من نفس العام على أطيان الأوسية لنفس السبب. وقدرت قيمة تلك الضريبة بعُشر المحصول يدفع نقدا أو عينا ما عدا حاصلات القصب والخضر فتدفع نقدا وفقا للفئات الواردة بالجدول. وابتداء من سبتمبر 1861م أضيفت بارتان على كل قرش من العُشور. وفى فبراير 1862م تقرر تحصيل العُشور على أقساط مثل مال الأطيان على أن تتناسب في أوقاتها مع مواسم الحاصلات. وفى يناير 1863م عهد **الخديوي إسماعيل** تم إلغاء زيادة البارتين على قرش عُشور والتي فرضها **سعيد باشا**، إلا أنه قام بزيادة فئات الضريبة في يناير 1865م، ثم عاد وقام بزيادة الضريبة مرة أخرى في سبتمبر 1867م. وفى مايو 1868م أضيفت على عُشور الفدان علاوة السدس، ثم عدلت الضريبة مرة أخرى في يونيه 1870م وقسمت فئات الضريبة إلى ست درجات بدلا من ثلاث. وفى يناير 1871م

أضيفت علاوة الري على ضريبة العُشور وقدرها 10%. ثم خفضت الضريبة إلى النصف ابتداء من أغسطس 1871م على من دفع ضريبة المقابلة. وفى أكتوبر 1873م زيدت الضريبة بواقع قرش واحد على كل فدان أو جزء من فدان. وفى 6يناير 1880م ألغى **الخديوي توفيق** لائحة المقابلة وبذلك عادت ضرائب العُشور إلى فئاتها الأصلية قبل صدور القانون، أما الأطيان العُشورية التي لم تدفع المقابلة استمرت تدفع العُشور بواقع فئات التعديل الذي حدث عام 1867م. وفى 18 يناير 1880م زادت ضريبة العشور بنحو الثلث.

2- ضرائب الخراج: في سبتمبر 1854م فرض **سعيد باشا** ضرائب الخِراج "مال الأطيان" على الأطيان التي كانت تدفع نصف ضريبة في **عهد محمد على**، وكذلك على أطيان الأعراب واليونانيين والتي كانت معفاة من الضرائب. وفى سبتمبر 1857م فرضها على أطيان مسموح المشايخ، مسموح المصاطب بأعلى ضريبة في الناحية. وعُدِّلَت ضريبة الأطيان بزيادة فئاتها، فأصبحت تتراوح بين (25 – 100 قرش) على الفدان، مع رفع ما كان يدفع أقل من 25 قرشا وخفض ما كان يدفع أكثر من 100 قرشا. ولم يطبق ذلك التعديل على ضريبة الأطيان المقررة بالمزايدة، ولا أطيان الجناين، ولا أطيان الجزائر. وفى سبتمبر 1861م زيدت الضريبة بمقدار بارتين على كل قرش أي بنسبة 5% حيث يحتوى القرش على أربعين بارة. وفى عهد **الخديوي إسماعيل** في ديسمبر 1864م عدلت ضريبة خِراج الأرض على الفدان بحيث تراوحت بين (54 – 115 قرشا) في الوجه البحري، وبين (20 – 100 قرش) في الوجه القبلي ما عدا مديرية الجيزة، وفى مديرية الجيزة تراوحت بين (20 – 10 قرش). أما مال الفدان في أراضى المزايدة العلنية على ضريبتها فقد خفضت إلى 100قرش في جميع المديريات ما عدا مديرية الجيزة التي بلغت فيها 110 قروش، وذلك بعد أن كانت ضريبة تلك الأراضي تتراوح بين (200 – 500 قرش) على الفدان. وفى إبريل 1866م ألغى ذلك التعديل وتقرر العودة إلى التقدير السابق. وبعد عامين وفى إبريل 1868م تم تعديل الضريبة مرة أخرى بعد مسح تقديري قام به مندوبو الحكومة وباشتراك ممثلين عن الأهالي بحيث تأخذ في اعتبارها تفاوت الخصوبة، وقد زيدت الضريبة في ذلك التقدير بمقدار سدس المال المفروض. وفى يناير 1871م أضيفت زيادة جديدة مقدارها 10% تحت مسمى نفقات ري، وفى أغسطس من نفس العام خفضت الضريبة بمقدار النصف على من دفع ضريبة المقابلة. وفى أكتوبر 1873م تقررت زيادة قدرها قرش واحد على ضريبة كل

فدان أو جزء من فدان. ويمكن القول أنه لم تكن هناك قواعد ثابتة يركن إليها عند تحديد تلك الضريبة بل كانت تعتمد على مدى حاجة الخزانة إلى الأموال، وقد بلغ متوسط مال الأطيان خلال ذلك العهد نحو خمسة جنيهات ونصف على الفدان. وفى 6 يناير 1880م ألغى **الخديوي توفيق** لائحة المقابلة، وتبعا لذلك عادت أموال الأطيان إلى فئاتها الأصلية قبل صدور القانون. وفى ديسمبر 1889م تقررت ضريبة العونة بواقع 4.5 قرش لكل فدان. وفى ديسمبر 1891م خفضت الضريبة على أطيان المزيدة بحيث تعادل ضريبة الحوض الذي تقع به.

3- ضرائب النخيل: كانت تدفع عن النخيل ضريبتان إحداهما تعرف **بمال النخلة** ومقدارها عشرون فضة "القرش = 40 فضة" أضاف إليها **الخديوي عباس** السُدس، وأضاف سعيد باشا علاوة أل 5% فأصبحت قيمتها 24.5 فضة. أما الضريبة الأخرى فتعرف **بفردة النخلة** وتقررت على ثلاث فئات، الأولى تدفع قرشان، والثانية تدفع قرش ونصف، والثالثة تدفع قرش واحد، ثم رفعت هذه القيمة بنسبة أل 5% التي قررها سعيد باشا. وفى عام 1861م عُدِلَت بأخذ عُشر قيمة حاصلات النخيل من تمر وخوص وجريد وليف. وفى يناير عام 1865م تقرر إعفاء النخيل المغروس في المساجد والمعابد والأضرحة من ضريبة العُشور. وفى نوفمبر عام 1867م تقرر وضع ضريبة عُشور النخيل على الأراضي العُشورية بعد أن كانت معفاة منها، وبذلك فرضت عُشور النخيل على جميع النخيل سواء كانت مغروسة في أراض خراجية أو عُشورية. وفى مايو عام 1868م أضيفت على عُشور النخيل علاوة السدس بصفة مؤقتة لمدة أربع سنوات، إلا أنها أصبحت دائمة اعتبارا من أغسطس عام 1871م. وفى يوليه عام 1868م أُعفى أهالي العريش من عشور النخيل، ثم أُعفى منه كذلك أهالي القصير في يوليه عام 1876م، وتأيد إعفاء أهالي المنطقتين بقرار آخر صدر في مايو عام 1882م. كان مقدار عُشور النخيل عام 1880م يتراوح بين 1.5 قرش إلى 14 قرشاً على النخلة الواحدة، ورغبة في القضاء على هذا التباين الكبير تقررت الضريبة بواقع قرشين ونصف على كل نخلة سواء أكانت ذكراً أم أنثى، وبذلك لم تعد عُشر حاصلات النخلة كما كانت من قبل، بل أصبحت ضريبة مقررة. وقد بلغ عدد أشجار النخيل التي تقررت عليها الضريبة في عام 1884م نحو 3.222298 مليون نخلة[66].

4- ضرائب الإنتاج الحيواني: استمرت ضرائب الإنتاج الحيواني التي فرضها **محمد علي باشا** على حالها مع زيادتها بمقدار سدس **عباس باشا**، وعلاوة **سعيد باشا**. وفي عام 1868م تقررت عوائد الضأن والماعز بواقع 3.5 قرش عن الرأس في السنة، ثم ألغيت في ديسمبر 1880م بعد أن بلغ إيرادها السنوي 40 ألف جنيه. كما فرضت عوائد على معامل الدجاج التي يتم تأجيرها بواقع إيجار شهر في السنة، أي 8.5% أسوة بعوائد الأملاك المؤجرة[67].

5- الضرائب المُلغاة: ألغيت **ضريبة الجزية** المفروضة على الذميين من المسيحيين واليهود في يناير 1855م، وكانت آخر حصيلة لها 14335 جنيهاً. أما **ضريبة العونة** فقد ألغيت في 28 يناير 1892م. وتبقى من **ضريبة مصاريف ترعة الإبراهيمية** نحو2950 جنيهاً عندما تقرر إلغائها عام 1904م. وفي عهد الخديوي توفيق ألغيت العديد من الضرائب من بينها **ضريبة الملح** التي أُلغيت في 31 ديسمبر 1879م بعد أن كانت تقررت في سبتمبر 1873م، بواقع تسعة قروش في السنة عن كل فرد متى كان عمره 6 سنوات فأكثر ماعدا العجز والأرامل والمنقطعين، وذلك ثمن 6 أقاتٍ من المالح تصرف حتماً. وألغيت **ضريبة المقابلة** في 6 يناير 1880م، وهي الضريبة التي فرضها الخديوي إسماعيل كأحد خطوات إقرار الملكية الفردية للأراضي الزراعية. وفي 17 يناير 1880م ألغيت 31 صنفاً من أصناف العوائد منها: **العوائد الشخصية، وعوائد الرخص** التي كانت تعطى سنويا لكل من الصيارفة والوزانين، **وعوائد الدخولية، وعوائد الدلالة** على ما يباع من المصوغات. كما أُلغي **رسم القيدية** في نوفمبر 1886م، وأُلغي **ويكرو التجار وأرباب الحرف** في يناير 1890م بعد أن بلغ إيراده السنوي 120 ألف جنيه. وفي يونية 1890م أُلغيت **عوائد زراعة الدخان والتنباك**[68].